



المعهد الجمهورى الدولى
تقرير نهائى

تقييم الانتخابات البرلمانية لعام 2005 في مصر 21-15 نوفمبر 2005



USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

International Republican Institute
1225 Eye St., NW, Suite 700, Washington, D.C. 20005
(202) 408-9450 phone • (202) 408-9462 fax • Web site: www.iri.org

الفهرس

- أولاً: ملخص تنفيذى
ثانياً: السياق السياسى
ثالثاً: ملاحظات عامة
رابعاً: المراقبة المحلية
خامساً: الاشراف القضائى
سادساً: تسجيل الناخبين
سابعاً: يوم الانتخاب
أ. مشاركة الناخبين
ب. الحملات الانتخابية
ج. شراء الأصوات
د. العنف و التحرش
هـ. التساهل فى عملية التصويت
و. عد و سلامة الأصوات
ثامناً: توصيات المعهد الجمهورى الدولى عن الانتخابات المصرية
فى المستقبل
تاسعاً: استنتاجات

الملاحق:

- 1-نبذة عن أعضاء وفد المعهد الجمهورى الدولى
- 2-نتيجة الانتخابات طبقاً لكل مرحلة
- 3-تمثيل أحزاب المعارضة فى مجلس الشعب عام 2005
- 4-معهد القاهرة لدراسات حقوق الانسان: تقرير ملخص عن أداء وسائل الاعلام خلال الانتخابات
- 5-اللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات: تقرير ملخص عن المراقبة المحلية للانتخابات

ملخص تنفيذي:

مع إعلان الرئيس مبارك المفاجئ بتعديل الدستور وإجراء أول انتخابات رئاسية مباشرة متعددة المرشحين في سبتمبر (أيلول) من هذا العام، أصبح من الواضح أن الحكومة المصرية قد اعتزمت وضع الإصلاح السياسي على صدر أولوياتها، و كان تصريح الرئيس مبارك بمثابة التزام من الحكومة بالسماح بقدر أكبر من التنافس السياسي. و كان للانتخابات الرئاسية في أول الأمر دلالة رمزية، إذ مثلت بارقة أمل و بداية جديدة نحو المزيد من الإصلاح ومشاركة المواطنين.

وبالرغم من ذلك، يثار التساؤل عن عما إذا كان بالإمكان فعلا وصف تلك الخطوة الرمزية نحو التوسع في المشاركة الديمقراطية على أساس كونها عملية حقيقية "لانتقال الديمقراطية" تؤدي إلى نظام ديمقراطي مستديم أو حكم ديمقراطي. وحقيقة الأمر أن عملية الانتخابات البرلمانية التي تمت في نوفمبر (تشرين الأول) 2005 لا يمكن معها الجزم بأن مصر تتجه نحو التغيير الديمقراطي. فقد شاب المراحل الثلاث من عملية الانتخابات البرلمانية أوجه قصور جسيمة، أكثر ما يميزها التوتر البالغ الذي سادها، والعنف المباشر الذي أفضى إلى وفاة 12 شخص. لقد رمى العنف والترهيب العلني بظلال مهددة على المرحلتين الثانية والثالثة من الانتخابات بصفة خاصة. بالإضافة الى ذلك، كانت قلة عدد الناخبين - وهو نفس حال الانتخابات الرئاسية - إحدى الملامح الواضحة التي أكدت من جديد استمرار شعور اللامبالاة بين المواطنين و عزوفهم عن المشاركة في العملية السياسية، فنفشت ظاهرة شراء الأصوات. ولكن على الرغم من ذلك، تجدر الإشارة الى أنه قد تم السماح لمرشحي المعارضة بتنظيم و إجراء حملاتهم الانتخابية، كما حدثت بعد التغييرات الإجرائية الهامة نتيجة الشكاوى من الانتخابات الرئاسية.

وبشكل عام، تشير الانتخابات البرلمانية إلى أن السياسات الحكومية قد ساهمت في خلق معارضة علمانية ضعيفة للغاية. فعلى الرغم من أن مصر تسمح بنشاط الأحزاب السياسية، وهي ميزة إيجابية في منطقة لا يسمح فيها بوجود الأحزاب السياسية، إلا أن غياب المنافسة السياسية الحقيقية لا يزال يمثل مشكلة واسعة الانتشار و عائقا أساسيا يحول دون التغيير الديمقراطي المستديم.

ويمكن تحديد أهم الملامح التي شكلت البيئة الانتخابية للانتخابات البرلمانية كالتالي:

1. الانقسام والمنافسة بين المرشحين الرسميين الذين يحظون بدعم الحزب الوطنى الديمقراطى، والمرشحين الذين لم يختارهم الحزب فدخلوا الانتخابات كمستقلين.

2. الضعف الحتمى لأحزاب المعارضة العلمانية نتيجة تطبيق قوانين الطوارئ التى أضعفت تطورها.

3. قدرة الأخوان المسلمين على تنظيم حملتهم بحرية وتأكيد قوتهم على أرض الواقع. ومن شأن البرلمان الجديد الذى يتكون من أغلبية من أعضاء الحزب الوطنى، ويتصف بالغياب التام تقريباً لأعضاء يمثلون أحزاب المعارضة، ووجود جبهة أقلية قوية من المستقلين المنتميين الى الأخوان المسلمين، أن يمثل تحدياً جديداً بالنسبة للنظام، تاركاً الاصلاحيين الديمقراطيين يواجهون مستقبلاً غامضاً غير واضح الملامح.

أوفد المعهد الجمهورى الدولى فى الفترة من 15-21 نوفمبر (تشرين الأول) بعثة إلى مصر لتقييم الدورة الثانية من الانتخابات البرلمانية. وكان الهدف من التقييم هو إجراء تحليل عبر القطاعات لبيئة الانتخابات، وفحص الأوضاع المتعلقة بحق الانتخاب والتصويت، بما فى ذلك العقبات التى تحول دون المشاركة فى العملية الانتخابية. وشمل فريق التقييم 13 مبعوثاً دولياً وموظفين فى المعهد من لبنان والمغرب والأردن ورومانيا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية.

وعقدت البعثة لقاءات مع المسؤولين الحكوميين وزعماء المجتمع المدنى والمرشحين وهيئات المراقبة المحلية وجهات قضائية وآخرين قبل يوم الانتخاب وفى اليوم نفسه. وقام الوفد بتقدير الفرص المتاحة لإجراء منافسة عادلة، والاشراف والمراقبة، وامكانية الوصول الى وسائل الإعلام، والديناميات السياسية المحيطة بالجو العام المؤثرة فى الحملات والانتخاب.

فى يوم الانتخاب قسم الوفد نفسه إلى فرق وانتشر فى الإسكندرية والإسماعيلية والقليوبية والفيوم، وحيث أن الحكومة المصرية لم تعتمد المراقبين الدوليين ولم تمنحهم حق دخول مراكز الاقتراع، لم يتمكن المعهد الجمهورى الدولى من أداء وظيفته كمراقب رسمى للانتخابات. والواقع هو أن أعضاء وفد المعهد قد اقتصر نشاطهم على زيارة مراكز الاقتراع الثانوية وجمع المعلومات من خلال الحديث مع الناخبين والمرشحين وممثلى المرشحين والراصدين المحليين والمسؤولين عن الانتخابات كلما كان ذلك ممكناً. وأقام المعهد الجمهورى علاقات مباشرة مع مراقبى الانتخابات المحليين الذين مثلوا مصدراً هاماً للمعلومات.

ويسعى المعهد الجمهورى الدولى إلى تحديد النتائج الأولية لمهمة التقييم، والتقدم باقتراحات لتحسين إجراء الانتخابات فى المستقبل.

وتشمل توصيات المعهد الجمهورى الآتى:

لجنة الانتخابات: لابد من تكوين لجنة مستقلة للانتخابات للاشراف على العملية الانتخابية ووضع القواعد الخاصة بتسجيل المرشحين والتمويل ووسائل الإعلام والحملات الانتخابية وتسجيل الناخبين والتصويت والفرز وعد الأصوات.

المراقبون الدوليون والمحليون: لابد من ضمان دخول المراقبين المحليين إلى داخل اللجنة العامة واللجان الفرعية لمراكز الاقتراع، للتحقق من أن إجراءات التصويت والعد تتم وفقاً للقانون المصرى. ولا بد أن يتمتع المراقبون الدوليون بفرص شبيهة، حتى تتم إجراءات التصويت والعد وفقاً للمعايير الدولية.

كشوف الناخبين: لابد من فحص وتدقيق كشوف الناخبين بمعرفة هيئة مستقلة، لضمان إزالة أسماء الأشخاص المتوفيين من القوائم والتحقق من عدم وجود تكرار أو أزواج أو حذف أو أخطاء فى كتابة الأسماء، وتصحيح تلك الأخطاء.

الإشراف القضائى: لابد أن يشرف القضاة - وليس موظفو الدولة - بشكل مباشر على عملية التصويت، وأن يكون لهم السلطة التامة فى مراكز الاقتراع والمناطق التابعة لها، بدون أى تدخل من أجهزة الأمن أو المنتمين للحزب.

التدريب: لابد أن يحصل المسئولون عن الانتخابات على التدريب على تطبيق قانون الانتخاب وإجراءات التصويت لضمان تماسك الأنشطة المتعلقة بتلك العملية.

مواد الانتخاب: يجب على القضاة اختبار كميات الحبر الفسفورى المستخدمة لضمان منع تكرار التصويت، قبل يوم الانتخاب وفى كافة مراكز الاقتراع لضمان جودته.

سرية و خصوصية عملية الاقتراع: لا بد للمسؤولين عن الانتخابات التأكد من وجود ستارة تضمن قدرا كافيا من الخصوصية للناخب، وضمان استخدامها فى كافة مراكز الاقتراع، كما يجب ضمان عدم تدخل أى من المتواجدين فى مراكز الاقتراع فى عملية التصويت.

عد الأصوات: ولمزيد من الضمانات أثناء عملية عد الأصوات، يجب أن يسمح لممثلى المرشحين ووكلاء الأحزاب ومراقبى الانتخابات من الجمعيات الأهلية بمراقبة عد وفرز الأصوات فى نهاية فترة التصويت داخل مراكز الاقتراع. بالإضافة إلى ذلك، لا بد وأن يتم العد والفرز داخل كل لجنة فرعية وليس على مستوى اللجنة العامة.

الحملات الانتخابية: وفقاً للجنة الانتخاب، يتعين أن تنهى الحملات الانتخابية أنشطتها قبل التصويت بثمان وأربعين ساعة، كما يجب تطبيق هذا القانون بصرامة لضمان تجنب العنف يوم الانتخاب خاصة داخل مراكز الاقتراع أو حولها.

تجاوزات الانتخابات: القضايا الثابتة بشكل صحيح ضد الأفراد الذين ارتكبوا مخالفات و تجاوزات انتخابية، مثل شراء الأصوات و ترهيب الناخبين، يجب اللجوء الى المحكمة بشأنها. وعند التأكد من صحة تلك الادعاءات، يجب تطبيق العقوبات المنصوص عليها فى قانون الانتخاب.

أجهزة الأمن: لا بد لأجهزة الأمن ورجال الشرطة أن يسعوا إلى ضمان أمن الناخبين والمرشحين وممثلى المرشحين والقضاة والمسؤولين الآخرين عن الانتخابات. كما يجب أن يكون موقف أجهزة الأمن محايداً، وألا تتبنى موقفاً سلبياً من أجل ضمان مناخاً مواتياً للتصويت يوم الانتخاب.

ثانياً: السياق السياسى

آثارت أول انتخابات رئاسية مباشرة فى مصر جدلاً واسعاً عن القيمة السياسية لمثل هذا التغيير، ونوايا الحكومة المصرية فيما يتعلق بالإصلاح السياسى على المدى الطويل خاصة و أن من شأن الإصلاح أن يقوض احتكارها للسلطة. لقد أظهرت المشاركة المحدودة للناخبين – اذ بلغ عددهم 23% على أقصى تقدير - عدم اكتراث العامة بالانتخابات، وحيث أن النصر الذى أحرزه الرئيس مبارك فى الانتخابات الرئاسية لم يطعن فيه، فقد ادعى الكثيرون أن المنافسة على الرئاسة كانت مجرد مسرحية. و أما المتحفظون، فقد أشاروا إلى أن الاختبار الحقيقى سوف يأتى مع الانتخابات البرلمانية حين يضطر الحزب الوطنى الديمقراطى إلى دخول المنافسة مع أحزاب المعارضة العلمانية والمرشحين المستقلين المنتمين إلى حركة الإخوان المسلمين المحظورة قانونياً المسموح بها.

وفى المجتمعات الديموقراطية التى تعمل بشكل صحى، تختبر الانتخابات البرلمانية القوة النسبية للأحزاب السياسية التى تتقدم ببرامج حزبية مميزة تعكس الحاجات الحقيقية للدوائر الانتخابية، وتطلق استراتيجية فعالة للتواصل، وتنشط القاعدة التى تدعمها لكسب الأصوات. أما فى السياق المصرى، فتتصف الأحزاب السياسية - باستثناء الحزب الوطنى الديمقراطى - بالضعف العام وغياب التنظيم. وقد كان الحزب الوطنى هو الحزب الوحيد، كما دلت على ذلك الانتخابات الرئاسية، الذى تمكن من اطلاق حملة قومية تتسم بدرجة عالية من التواصل على مستوى القاعدة. إلا أنه بشكل عام، تميل السياسات الانتخابية الى الارتباط بالأشخصية بدلاً من القضايا، كما أن القرارات الخاصة باختيار المرشح تستند إلى شبكات المحسوبية وعلاقات القرابة.

أما أحزاب المعارضة التقليدية: الوفد والناصرى والتجمع، بالإضافة إلى حزب الغد الجديد، فهى تفتقر فى أغلب الوقت إلى الدعم الواسع على المستوى القومى. والحقيقة أنه على مدى العقود العديدة المنصرمة، شهدت أحزاب المعارضة إنكماشاً - وليس نمواً - فى أعداد المقاعد الخاصة بها فى البرلمان. ويعد هذا الضعف نتيجة مباشرة للتطبيق المستمر لتشريعات الطوارئ التى تحظر على الأحزاب تنظيم المسيرات بدون إذن مسبق، وتمنح السلطات الأمنية سلطات غير مفيدة تسمح باحتجاز و اعتقال الأفراد، وتمنع تنظيم المظاهرات والاضرابات وتعطى الحكومة سلطات الرقابة على الصحف وإغلاقها. ولم تؤثر قوانين الطوارئ فى تطور الأحزاب السياسية فحسب، ولكن غرست أيضاً بين عامة الناس ثقافة التخريب التى تقلص من الاهتمام بالشأن العام والمشاركة فى الحياة السياسية والانتخابات.

كذلك تؤثر القوانين التي تتحكم فى أنشطة وتكوين الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية فى البيئة الانتخابية، فالتعديلات الأخيرة فى قانون الأحزاب السياسية (القانون 40 لعام 1977) تفرض إجراءات صارمة على تكوين أحزاب جديدة، كما نصت على ذلك لجنة شؤون الأحزاب السياسية، التابعة لمجلس الشورى الذى يهيمن عليه أعضاء الحزب الحاكم. ويحظر هذا القانون تكوين الأحزاب السياسية على أساس الهوية الدينية، وينص على أن الأحزاب الجديدة يمكن تكوينها فقط إذا أضافت جديداً للأحزاب القائمة بالفعل. وعلى مدى ثلاثين عام ، وافقت لجنة الأحزاب السياسية على تكوين ثلاثة أحزاب جديدة فقط.

وتساعد القيود المفروضة على أنشطة الأحزاب السياسية والحياة السياسية الرسمية على تفسير النجاح الظاهرى لمرشحي الإخوان المسلمين فى الانتخابات البرلمانية، فقد سمح لهم بتنظيم حملاتهم الانتخابية علنياً تحت شعار حركة الإخوان بالرغم من وضعها غير القانونى. و فيما تم اضعاف أحزاب المعارضة العلمانية من خلال السياسات الحكومية، فقد سمح لحركة الإخوان بالعمل على المستوى المحلى من خلال المنظمات الخيرية لتقديم الخدمات الاجتماعية الهامة وتطوير شبكات قوية قائمة على أساس مشاركة المواطنين، وتقديم بديل "نظيف" للفساد الحكومى المتفشى. وحصل المستقلون المنتهين إلى حركة الإخوان على 15 مقعداً فى برلمان عام 2000 ، وبنهاية انتخابات عام 2005 ارتفع تمثيلهم ستة مرات ليبلغ 88 مقعداً.

وقد يكون صراع القوة الداخلى وغياب وحدة الحزب الوطنى الديمقراطى الذى ساعد على تفتيت الأصوات بين قاعدة مؤيدية، قد ساهم فى هذا النجاح. فقد تبنى الحزب الوطنى نظاماً متطوراً بالنقاط لاختيار المرشحين عن طريق ترتيبهم على أساس شعبيتهم ومهاراتهم فى التواصل وقدرتهم على الخدمة وسمعتهم فى المجتمع المحلى. وتم جمع هذه المعلومات من استطلاعات الرأى العام وآراء زعماء الأحزاب المحليين، إلا أن الزعامة المركزية للأحزاب هى التى حددت فى النهاية المرشحين الذين يمثلون الحزب فى كل منطقة، ولم يتم اختيار العديد من المرشحين الذين كانوا يتطلعون لذلك، مما أدى إلى انتشار خيبة الأمل بين أنصار الحزب المؤمنين به. و نتيجة لذلك ، انفض كثير منهم عن الحزب، ودخلوا الانتخابات كمستقلين، وشبت معارك مريرة بين المرشحين الرسميين للحزب الوطنى ومرشحي الحزب "المستقلين"، وفى بعض الحالات ، تمتع الاصلاحيون من الحرس الجديد بدعم الحزب فى الوقت الذى أزيح فيه أعضاء الحرس القديم. وقد منى بعض هؤلاء الاصلاحيين المنتهين للجنة السياسيات التابعة للحزب الوطنى بهزيمة مفاجئة.

وقد لاقى المرشحون المستقلون - سواء المنتمون لحركة الأخوان أو الأعضاء السابقون فى الحزب الوطنى - قدرا كبيرا من النجاح مع الناخبين بالمقارنة بأعضاء أحزاب المعارضة القانونية. وبالإضافة الى الحزب الوطنى، دعم 13 حزبا سياسيا مرشحين فى الدوائر المختلفة. وفى محاولة لإطلاق حملة منظمة ضد الحزب الحاكم، تضافر 11 حزبا سياسيا وحركة لتكوين الجبهة المتحدة للتغيير المؤلفة من أحزاب الوفد والتجمع والناصرى وحزب العمل (المتوقف نشاطه) وحزبى الوسط والكرامة (تحت التأسيس)، والحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، والحملة الشعبية للتغيير (الحرية الآن)، والائتلاف الوطنى للتغيير الديمقراطى والتجمع الوطنى من أجل الإصلاح والتغيير. وغابت عن الجبهة المتحدة اثنتان من أهم قوى المعارضة، إذ رفضت الجبهة اشراك حزب الغد، ورفضت حركة الأخوان الانضمام للجبهة. وفيما يبدو أن الجبهة لم تنجح فى تحقيق مكاسب كبيرة، إذ نظم المرشحون حملاتهم بشكل مستقل عن بعض، ووجدوا صعوبة فى الالتزام ببرنامج مشترك. وبلغ مجموع عدد المقاعد التى حصلت عليها الجبهة 12 مقعدا، ولم يكن حظ حزب الغد أفضل بكثير، فقد جاءت نتائجه مخيبة للأمل، بما فى ذلك الهزيمة التى منى بها رئيسه أيمن نور الذى كان قد مثل دائرته فترتين.

وتؤكد هزيمة أيمن نور ونائب رئيس حزب الوفد منير فخرى عبد النور، بالإضافة إلى الإصلاحى البارز فى الحزب الوطنى الديمقراطى حسام بدر اوى، هزيمة الطليعة الإصلاحية الليبرالية من ناحية و انتصار حركة الأخوان المسلمين من ناحية أخرى. لقد تلقت المعارضة العلمانية ضربة قاصمة، ولم يتضح بعد إذا كانت ستتعافى من تلك الضربة وكيف، فى فترة ما بعد الانتخابات.

ومن الناحية الفنية، يمكن اعتبار الانتخابات الرئاسية سباق اختبار أجرى للاستعداد للمزيد من السباقات التنافسية خلال فترة الانتخابات البرلمانية، حيث أجريت بعض التعديلات فى الفترة الواقعة بين الانتخابيين. وقد أصدر المعهد الجمهورى الدولى وبعض المنظمات الدولية والمحلية الأخرى عددا من التوصيات قبيل الانتخابات البرلمانية، تتناول بعض أوجه الضعف التى ظهرت فى الانتخابات الرئاسية. وقد حال قصر المدة الزمنية بين الانتخابيين دون تناول بعض القضايا الهامة مثل مراجعة وتصحيح كشوف الناخبين، بالرغم من امكانية تحقيق ذلك. ويجدر الثناء، فى هذا الصدد، على الحكومة المصرية لأدخال بعض التعديلات المقترحة. فبصفة خاصة، قررت وزارة الداخلية إزالة مواقع الاقتراع من داخل مراكز الشرطة وقامت بتوزيع صناديق شبه شفافة لوضع الأصوات بدلا من الصناديق الخشبية البالية

غير الشفافة المستخدمة من قبل، كما التزمت بتوفير الحبر الفسفورى فى كافة مراكز الاقتراع قبل التصويت بأربع وعشرين ساعة.

بالإضافة إلى ذلك، تم قبل الانتخابات البرلمانية تناول قضيتين من أكثر القضايا المثيرة للجدل خلال الانتخابات الرئاسية، ألا وهى الأشراف القضائى على التصويت، والمراقبة المحلية على الانتخابات. ففى رد فعل تجاه النقد القائل بأنه لم يكن هناك اشراف كاف من قبل القضاة فى الانتخابات الرئاسية، تبنت وزارة الداخلية مقاربة من ثلاث مراحل لمواجهة الانتخابات البرلمانية، لتسهيل تغطية الانتخابات بمعرفة عدد قليل من القضاة. و كان قد منع 1500 قاضى اصلاحي من أداء مهامهم الدستورية الخاصة بالأشراف على الانتخابات خلال الانتخابات الرئاسية، بسبب التوتر فى علاقة لجنة الانتخابات الرئاسية بنادى القضاة. إلا أن هذا السيناريو لم يتكرر خلال الانتخابات البرلمانية، وعلى حسب معرفة المعهد الجمهورى الدولى، لم يستبعد أى من القضاة من أداء دورهم الاشرافى.

كذلك كان هناك توتر كبير فيما يتعلق بدور المشرفين المحليين فى الفترة السابقة مباشرة للانتخابات الرئاسية. فقد رفضت لجنة الانتخابات الرئاسية حق المراقبين من غير المنتسبين للأحزاب من دخول مراكز الاقتراع، بالرغم من الحكم الصادر من المحكمة الإدارية الذى سمح لهم بهذا النشاط، ومساندة نادى القضاة لوجود المراقبين. و فى يوم الانتخاب، أذعنت لجنة الانتخابات الرئاسية وأصدرت بياناً سمحت فيه للمراقبين بملاحظة عملية التصويت داخل مراكز الاقتراع، ولكنها كانت محاولة متأخرة ولم يتم توصيل تلك المعلومات إلى القضاة والمسؤولين عن الانتخابات بشكل كاف وفى توقيت مناسب.

وتعد هذه الواقعة سابقة هامة ألححت عليها الضغوط الدولية و المحلية المستمرة. و كانت لجنة الانتخابات البرلمانية قد أشارت قبيل فترة الانتخابات أن المراقبين المحليين سوف يسمح لهم بمراقبة عملية التصويت. و فى هذا الصدد، يجدر الثناء على الحكومة المصرية لتنفيذها هذا التغيير فى السياسات، إذ أن مراقبة الأفراد غير المنتمين الى الأحزاب من شأنها أن تعزز مصداقية عملية الانتخابات.

ثالثاً: ملاحظات عامة

حتى من انتقدوا الانتخابات الرئاسية بزعم أنها كانت سطحية على أفضل تقدير، أقروا- كما أقر الجميع - بأن غياب العنف الذى كان قد ساهم فى افساد الانتخابات فى الماضى، كان بالفعل انجازا كبيرا. الا أننا لا نتسطيع أن نقول نفس الشيء فيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية هذا العام. ففى عام 2000 ،

كانت الانتخابات البرلمانية تعاني من تفشى العنف و التدخل من قبل قوات الأمن، الأمر الذى نتج عنه عشر اصابات. أما فى حالة انتخابات عام 2005، فقد تميزت فى الفترة الأولى بالهدوء النسبى مع وجود قدر من التوتر. أما المرحتان الثانية و الثالثة، فقد شهدتا تعاضم أحداث "البلطجة" و تهيب الناخبين ووصلت أحداث العنف بهما الى مستويات غير مقبولة.

لقد تواجدت بعثة المعهد الجمهورى الدولى فى البلاد خلال المرحلة الثانية من الانتخابات، و انتشر فريقه فى الاسكندرية و بور سعيد و الاسماعيلية و الفيوم و القليوبية. و لذلك، اقتصرت ملاحظات فرق المعهد الجمهورى التى اكتسبها من هذا التقييم على تلك المرحلة فقط. غير أن الجو العام للانتخابات و التجاوزات العديدة التى لوحظت، قد تم تكرارها على مدى المراحل الثلاث، وكذلك فى انتخابات الاعادة.

رابعاً: الرصد المحلى

على العكس من الانتخابات الرئاسية حين بدت الحكومة و كأنها تدعم فكرة الرصد المحلى ثم تراجع عن ذلك، أعربت لجنة الانتخابات البرلمانية عن دعمها لدور الراصدين المحليين. و مما يدل على النصر الكبير الذى أحرزته جهات المراقبة المحلية غير التابعة للأحزاب، أن لجنة الانتخابات البرلمانية قد حددت توقعاتها بشكل واضح و أصدرت تصريحات عامة فى وقت مبكر بحيث سمحت للمراقبين المحليين بالدخول الى مراكز الاقتراع و التصويت، و مراقبة عد و فرز الأصوات. ان المعارك القانونية التى شبت بشأن السماح للجهات المحلية بمراقبة الانتخابات أثناء حملات الانتخابات الرئاسية و انتصار تلك الجهات، كانت بمثابة سابقة هامة للمراقبة المحلية، اذ مهدت الطريق لدور أكثر قبولا للاشراف المحايد غير التابع للأحزاب السياسية، لعملية الانتخابات.

وتم تسمية المجلس القومى لحقوق الانسان و هو هيئة شبه حكومية – كنقطة اتصال للتنسيق بين وزارة العدل و الجمعيات الأهلية المحلية الراغبة فى مراقبة الانتخابات. ووفقاً للجهات الحكومية، كان من المتعين على الجمعيات الأهلية أن تقوم بتسجيل مراقبيها مع المجلس، و أن تطلب منه اصدار بطاقات هوية رسمية لهم. و أثارَت بعض المجموعات المحلية تساؤلات عن نزاهة وحيادية المجلس، خاصة و أنه يتبع الحكومة اسمياً. و اختارت تلك الهيئات أن تتجاهل الاجراء المطلوب، فقامت باخطار وزارة العدل باعتزامها المراقبة بشكل مباشر، و أصدرت بطاقات التعريف و الاعتماد الخاص بها. و فى معظم الأوقات، كانت بطاقات التعريف تلك كافية للسماح بدخول مراكز الاقتراع، و لكن فى بعض

الحالات، منع المراقبون من الدخول حتى و ان كانوا يحملون بطاقات التعريف التى أصدرها مجلس حقوق الانسان.

وكما حدث فى الانتخابات الرئاسية، عملت مجموعات المراقبة المحلية من خلال ثلاثة ائتلافات عريضة قامت بتنظيم و اجراء التدريب و توزيع المواد لاعداد المراقبين لعملية رصد تسجيل المرشحين و التصويت و عد الأصوات. و جاءت التقارير الواردة من المجموعات فى تلك الائتلافات، بما فى ذلك اللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات، و الجمعية المصرية لدعم التطور الديموقراطى، متسقة مع بعضها البعض فيما يتعلق بملاحظاتها و رصدها للتجاوزات التى حدثت. فى المرحلة الأولى من الانتخابات، سمح للائتلاف المستقل و الجمعية المصرية باداء مهامها فى أغلب الأوقات مع وجود بعض التدخلات المتفرقة من قبل أجهزة الأمن و ممثلى الأحزاب أو القضاة. أما فى المرحلتين الثانية و الثالثة من الانتخابات، فقد كان الموقف تجاه المراقبين المحليين أكثر عدائية، اذ منعت أعداد كبيرة من دخول مراكز الاقتراع. و قامت الشرطة و مؤيدو المرشحين المنتمين الى الحزب الحاكم باحتجاز أو ضرب عدد كبير من المواطنين.

و يمثل التدخل فى المراقبة المحلية أثناء عملية عد الأصوات مصدرا هاما من مصادر القلق، اذ أنه حتى فى المرحلة الأولى من الانتخابات سمح لأقل من 10% فقط من المراقبين برصد تلك الخطوة الخطيرة فى عملية الانتخابات، مما أضعف من مصداقية النتائج. و بالرغم من تأكيدات لجنة الانتخابات التى أشارت الى عكس ذلك، فقد حرم المراقبون المحليون بشكل منظم من حق مراقبة عملية عد الأصوات.

وفى كافة المراحل، لاحظ المراقبون المحليون تجاوزات واضحة لقانون الانتخاب، بما فى ذلك التأخر فى فتح مراكز الاقتراع و ترهيب الناخبين و شراء الأصوات و غياب سرية التصويت و سوء استخدام الحبر الفسفورى أو عدم توافره أصلا، و الأخطاء العديدة فى كتابة الأسماء أو اختفاء بعضها من كشوف الناخبين، و استمرار أنشطة الحملات الانتخابية فى يوم الانتخاب. و لم تكن تلك التجاوزات قاصرة على الحزب الحاكم و مرشحيه أو مؤيديه، و قد يكون بعضها ناتج عن سوء التنظيم أو غير مقصود.

وقد لوحظت تلك المخالفات عبر كافة المحافظات و كأنها ذكرى انتخابات عام 2000 و الانتخابات السابقة عليها التي قلصت من الثقة فى العملية الانتخابية و التزام النظام بالاصلاح الديموقراطى. و قد طلب المجلس القومى لحقوق الانسان - هو الهيئة التي عينتها الحكومة لمتابعة الشكاوى بشأن المخالفات الانتخابية- طلب من مجموعات المراقبة المحلية أن توافيه بتقاريرها فى هذا الصدد، الا أن مجموعات المراقبة لم تقدم على تلك الخطوة ، اذ ارتأت أنه لا يملك السلطة القانونية للبت فى المشاكل المتعلقة بهذه المسألة.

و بالرغم من التحديات المعنوية التي واجهت تنفيذ هذه المهمة، الا أن المراقبين المحليين قد أدوا دورا خطيرا فى تسليط الضوء على وقائع العنف والترهيب و التجاوزات القانونية التي حدثت خلال عملية الانتخابات و توثيقها و نشرها. و فيما غاب التناغم و التنسيق فى تدريب و اعداد هيئات المراقبة المختلفة، ظهرت معظم الهيئات بشكل محترم و محترم و حظت على ثقة الناخبين فى أداء وظيفتها الخطيرة كحارس على عملية الانتخابات. و مع استمرار عملية الانتخابات و تصاعد العملية الانتخابية و ازدياد سخونتها، تكثفت عملية الضغط و التطويق، و تضاعفت درجة التسامح مع فكرة وجود مراقبين محليين. و وصل المعهد الجمهورى الدولى تقارير من مجموعات مراقبة متعددة تشير الى أنه خلال المرحلتين الثانية و الثالثة عانت تلك المجموعات بشكل خطير من زيادة التحرش و القيود التي قلصت من قدرتها على المناورة. و قد جازف العديد من المراقبين بأمنهم الشخصى لأداء مهامهم وهو التزام جدير بالثناء.

خامسا: الاشراف القضائى

منح الرئيس مبارك فى عام 2000 القضاء سلطة الاشراف على الانتخابات البرلمانية فى محاولة منه لتأكيد التزام النظام بتعزيز مصداقية الانتخابات. الا أن القضاة لم يتمتعوا بالسلطة الكاملة على عملية الانتخاب منذ البداية الى النهاية، و ساء الكثير منهم اضطرارهم الى التنازل عن بعض مبادئهم من أجل تبرير العملية الانتخابية التي شابتها المعوقات. و من بين تلك المشاكل مثلا أنه على الرغم من أن القضاة قد فرضوا سيطرتهم على مراكز الاقتراع، فهم لم يتمكنوا من بسطها على المنطقة المحيطة بالمراكز اذ تعرض الناخبون أحيانا للترهيب و التخويف.

و قبيل انعقاد الانتخابات الرئاسية، لعب نادى القضاة - و هو الهيئة الأساسية التي يلتف القضاة المصريون تحت رايته-دورا أكثر نشاطا و صحبا لضمان شفافية العملية الانتخابية و توسيع استقلالها

السياسى. و حيث أن القضاة فى مصر تمتعوا تاريخيا بقدر كبير من الاحترام كسلطة محايدة سياسيا، فقد ساهمت أنشطة نادى القضاة فى تعزيز هذا الرأى. و بالرغم من العقبات التى و ضعتها لجنة الانتخابات الرئاسية، الا أن نادى القضاة قد أدى دوره بجدية، و بذل ضغوطا حثيثة لممارسة الاشراف الكامل على العملية الانتخابية، و ارساء المقاييس العالمية التى من شأنها أن تسهم فى ضمان اجراء انتخابات عادلة تتمتع بدرجة عالية من المصادقية. و لعل دور القضاة كان أكثر العناصر تشجيعا فى الانتخابات الرئاسية، و فيما تم بالفعل تحقيق بعض مطالب القضاة، الا أنه لا تزال هناك بعض الفجوات.

وقد أصدر نادى القضاة تقريرا فى أوائل شهر نوفمبر (تشرين الأول) حدد فيه أوجه نقده للانتخابات الرئاسية، و سعى الى توصيل هواجسه الى الوزارات المعنية. و على هذا الأساس، يعود الفضل الى نادى القضاة فى ادخال بعض التعديلات المتعلقة بالاجراءات التى تمت قبل الانتخابات البرلمانية، بما فى ذلك ازالة مراكز الاقتراع من مراكز الشرطة، و تقليل عدد الناخبين المحددين لكل مركز من مراكز الاقتراع لتسهيل عملية التصويت، و استخدام الحبر الفسفورى فى كافة مراكز الاقتراع.

وعلى الرغم من جهود نادى القضاة لضمان شفافية عملية الانتخاب الرئاسية، اتخذ بعض القضاة فى عدد من الحالات قرارات شخصية مخالفة للنصوص الصريحة المذكورة فى قانون الانتخاب. و استمرت تلك الظاهرة مع الانتخابات البرلمانية. وقد شاهد المراقبون المحليون و أعضاء وفد المعهد الجمهورى من القضاة من سمح للناخبين بالادلاء بأصواتهم بدون أوراق التعريف الصحيحة، و آخرين منعوا الناخبين من الادلاء بأصواتهم بالرغم من وجود الوثائق الرسمية المطلوبة، بالاضافة الى قضاة لم يحرصوا على سرية الناخبين فسمحوا بالتصويت بدون استخدام الحبر الفسفورى. علاوة على ذلك، منع بعض القضاة المراقبين المحليين من دخول مراكز الاقتراع أو ملاحظة عملية العد و هو حق كانت قد نصت عليه وزارة العدل.

فضلا عن ذلك، بلغت أعضاء وفد المعهد الجمهورى روايات من المراقبين المحليين عن عدم تنفيذ الاشراف القضائى على كافة صناديق الاقتراع بشكل تام و كامل. و كانت هذا المسألة تمثل مشكلة دائمة. ففى الانتخابات الرئاسية، تم ضم 54000 صندوق اقتراع الى حوالى 12000 مركز اقتراع، الا أن عدد القضاة كان لا يزال غير كاف. و على الرغم من أن الانتخابات البرلمانية كانت قد تم تنظيمها على ثلاث مراحل لتعويض هذا النقص، تحمل القضاة فى بعض مراكز الاقتراع مسؤولية عدد كبير من صناديق الاقتراع، و فى أماكن أخرى وقعت المسؤولية على عاتق محامى الدولة أو مسئولين حكوميين

آخرين ممن تم الاستعانة بهم بدلا من القضاة. و قد أدى هذا الوضع الى غياب التناغم و الاتساق فى تطبيق قوانين الانتخاب و غياب الثقة بين الناس فيما يتعلق باجراءات التصويت و عد الأصوات.

ويستمر نادى القضاة فى تأكيد دوره كمدافع شرس عن شفافية الانتخابات. فقبل المرحلة الثالثة من التصويت، طالب الاصلاحيون فى نادى القضاة من زملائهم أن يغلقوا مراكز الاقتراع اذا ما شاهدوا تجاوزات خطيرة على يد أجهزة الأمن. فقد بلغ التوتر بين أنصار المجلس الأعلى للقضاة الموالى للنظام، و نادى القضاة ذو الاتجاهات الاصلاحية، مستويات غير مسبوقة، و قد هددت قيادة النادى بمقاطعة الجولة الأخيرة من الانتخابات.

سادسا: تسجيل وقوائم الناخبين

أول ما ينبغى أن تهتم به أية انتخابات نزيهة هو ايجاد قائمة للناخبين تتمتع بالمصداقية، حيث أن تلك الخطوة هى التى تحدد أسس عد الأصوات. فمن بين الأمور المقبولة بين المصريين أن المشاكل المتعلقة بقوائم الناخبين فى مصر هى احدى أهم أوجه القصور المتأصلة فى النظام، ومن شأن تلك العقبة أن تقيد بشدة فرصة اجراء انتخابات ديموقراطية. و المطلوب هو عملية كاملة لمراجعة و تدقيق القوائم من أجل تعزيز عدالة و نزاهة الانتخابات. لقد أصدر المعهد الجمهورى و هيئات أخرى توصية بهذا المعنى عقب الانتخابات الرئاسية، الا أن قصر الفترة الزمنية بين الانتخابات جعل الاقتراح صعب التحقيق.

وبدءا ذى بدء، يفتح باب تسجيل الناخبين لمدة ثلاثة شهور فقط كل عام. لذلك، لم يتمكن المواطنون المؤهلون الذين كانوا يرغبون فى تسجيل أسمائهم من تحقيق تلك الرغبة بعد تحديد موعد الانتخابات البرلمانية. فاستمرار اغلاق باب التسجيل حرم العديد من الناخبين الذين كانوا حرصين على التصويت من هذا الحق، نظرا لتغير الديناميات السياسية فى الأشهر الأخيرة. وقد يكون فشل الناخبين الجدد فى تسجيل أسمائهم عاملا مساهما فى انخفاض عدد المشاركين. و قد أدى هذا الوضع الى مشكلة أخرى، اذ استمع أعضاء وفد المعهد الجمهورى الى روايات عن مواطنين سمح لهم بالتصويت بدون بطاقات انتخاب لزيادة الأعداد، وهو الأمر الذى يقلص من نزاهة اجراءات التصويت.

و الأهم من ذلك أنه لم يتم مراجعة كشوف الناخبين قبل الانتخاب، و معنى ذلك أن بعض الأسماء لم تظهر فى كشوف الانتخابات، فى الوقت الذى ظهرت فيه أسماء المتوفيين على القوائم. كذلك حدثت

تجاوزات أخرى خطيرة، ذات دلالات هامة على نزاهة و عدالة العملية الانتخابية. فمعنى أن تكون قائمة الناخبين زاخرة بأسماء غير دقيقة، أن الناخبين الشرعيين يضحون غير قادرين على الإدلاء بأصواتهم، كما يلمح مثل هذا الوضع بانتشار فرصة تطويع النتائج أو تكرار التصويت. و قد تكرر استماع أعضاء وفد المعهد الجمهورى الى روايات المراقبين المحليين و زعماء الأحزاب السياسية عن مؤيدي بعض الأحزاب الذين حاولوا التصويت، فوجدوا أن أسماءهم غير واردة بالقوائم. وفي بعض الحالات، شاهدت فرق المعهد ناخبين محبطين يبحثون عن أسمائهم فى قوائم الناخبين ليكتشفوا أنها قد أزيلت بعد الانتخابات السابقة.

وأما أكثر أشكال التطويع خطورة التى نمت الى أسماع أعضاء وفد المعهد الجمهورى كان التسجيل الجماعى لزيادة أعداد مؤيدى الأحزاب فى قوائم الناخبين. وفى كل الحالات نسبت تلك الأحداث الى الحزب الوطنى الديموقراطى. فقد صادف أعضاء بعثة المعهد حالة فى منطقة العطارين بالاسكندرية، حينما قام مرشح حزب الوفد بمراجعة قوائم الناخبين ليكتشف أن 7000 من الأشخاص الواردة أسمائهم لا يقطنون بالمنطقة. و رفع حزب الوفد القضية أمام محكمة القضاء الاداري و طلب تصحيح سجل الناخبين فى الدائرة. و أصدرت المحكمة حكمها لصالح مرشح الوفد الا أن لجنة الانتخابات البرلمانية لم تعط بالا لهذا الحكم و استمر المسئولون عن الانتخابات فى اجراءاتهم كما هو مقرر.

كما استمع أعضاء بعثة المعهد الجمهورى الى روايات مراقبى الانتخابات عن مشاكل تتعلق بقوائم المرشحين وذلك فى يوم الانتخاب نفسه. فعلى سبيل المثال، لم تتوفر قوائم الناخبين فى كافة مراكز الاقتراع. وفى بعض الحالات تم التلاعب فى القوائم بين المرحلة الأولى و مرحلة الاعادة. فبدون عملية تحرى و تدقيق تتسم بالمصادقية تسمح للناخبين بمراجعة قوائم الناخبين لضمان ادراج أسمائهم، ستستمر المعاناة من مشاكل جسيمة فى عملية الانتخابات.

سابعاً: يوم الانتخاب

مشاركة الناخبين:

وفقا للتقديرات الحكومية الرسمية، بلغت مشاركة الناخبين فى الانتخابات البرلمانية حوالى 30% فى الجولات الأولى و 23% فى انتخابات الاعادة. و طبقا لتقارير احدى مجموعات المراقبة المحلية

المستندة الى عد الأصوات فى المواقع على عينة دالة من مراكز الاقتراع، أن معدل المشاركة كان أقل بكثير فى الجولتين الثانية و الثالثة مقارنة بالأرقام الحكومية.

	معدلات مشاركة الناخبين وفقا للجهات الحكومية:
المرحلة الأولى - 29 %	- الاعداد 23%
المرحلة الثانية - 18 %	- الاعداد 23.4 %
المرحلة الثالثة - 32 %	- الاعداد 25.1 %
	معدلات مشاركة الناخبين وفقا للجنة المستقلة لمراقبة الانتخاب (ICEM):
المرحلة الأولى - 34 %	- الاعداد 24 %
المرحلة الثانية - 18 %	- الاعداد 17 %
المرحلة الثالثة - 18 %	- الاعداد 8 %

وتتشابه هذه الأرقام مع الأرقام التى وردت بشأن الانتخابات الرئاسية، إذ أن نتائج الانتخابات الرئاسية كانت معروفة مسبقا فى ذهن كثير من المصريين ، فلم يكن هناك حافز على التصويت . من ناحية أخرى، كانت هناك منافسة قوية فى الانتخابات البرلمانية بين الحزب الحاكم و المعارضة و المرشحين المستقلين. و أما فكرة أن المشاركة فى الانتخابات الأخيرة لم تكن أفضل من الانتخابات الرئاسية، فهى ملاحظة جديرة بالاهتمام، إذ تؤكد على غياب الثقة و الى عدم اكتراث المواطنين بالانتخابات.

وقد لاحظ أعضاء بعثة المعهد الجمهورى الذين انتشروا فى الجولة الثانية من الانتخابات الانخفاض الشديد فى مستوى الاهتمام بين الناخبين. فى أحد مراكز الاقتراع فى الأسكندرية، على سبيل المثال، كان 26 ناخبا فقط قد أدلوا بأصواتهم حتى الساعة الثانية بعد الظهر من مجموع 900 ناخبا مقيدا بهذا الموقع. كذلك لاحظ كافة أعضاء فرق المعهد انخفاض مستوى المشاركة، وان ارتفعت الأرقام بعض الشئ خلال فترات بعد الظهيرة.

أما ما جعل الأعداد البسيطة من الناخبين المترددین على مراكز الاقتراع تبدو ملحوظة، فهی الأعداد الكبيرة من المؤیدین المتجمهرین بجوار المداخل. ففي الاسكندرية و بورسعيد و الاسماعيلية بشكل خاص كانت أعداد مؤیدی المرشحين المتجمهرین أمام مراكز الاقتراع أكبر بكثير من أعداد الناخبین داخل مراكز الاقتراع. و كان من الطبيعي أن يشعر الناخب بالرهبة عند رؤية مثل هذا المشهد، كما أن حوادث العنف و رفع الشعارات الملتهبة قد ساهم في خلق مناخ غير مواتی للمشاركة.

الحملات الانتخابية:

استمر مرشحو الأحزاب و المرشحون المستقلون في حملاتهم الانتخابية الضارية في المناطق المحيطة بمراكز الاقتراع حتى يوم الانتخاب نفسه. و من الوارد أن يكون هذا الشكل من الحملات غير القانونية قد لعب دورا في استثارة العنف و كبت مشاركة الناخبین.

لقد شهدت فرق بعثة المعهد الجمهوری في بور سعيد و الاسكندرية و الاسماعيلية و القليوبية و الفيوم حملات انتخابية واسعة المدى خلال يوم الانتخاب نفسه. و ينص القانون رقم 174 أن الحملات الانتخابية تشمل "أنشطة المرشح و مؤيديه، و تستهدف اقناع وحث الناخبین على التصويت له، من خلال اللقاءات المحدودة و العامة و الحوارات و عن طريق نشر و توزيع المواد الخاصة بالانتخابات و الملصقات و الوسائل السمعية و البصرية المطبوعة و الالكترونية." كما تنص الخطوط الإرشادية الانتخابية الى وجوب توقف المرشحين و المؤیدین عن أنشطة الحملات الانتخابية قبل بداية يوم الانتخاب بثمان و أربعين ساعة.

و بينما كان الحزب الوطنی الديموقراطي مسئولا عن كافة أنشطة الحملة الانتخابية الرئاسية تقريبا، فقد لوحظت مواد و فعاليات دعائية للانتخابات البرلمانية في يوم الانتخاب نفسه باسم الحزب الوطنی و الإخوان المسلمین و مرشحي الأحزاب السياسية و المستقلين. و شملت تلك الأنشطة توزيع المطويات و المنشورات و وضع الملصقات في مراكز الاقتراع و حولها و استخدام مكبرات الصوت الصادرة من مركبات تتجول في الشوارع تردد بعض الشعارات، من بين أنشطة أخرى.

و هذا النوع من النشاط، بالإضافة الى كونه غير قانونی، يمثل تعديا على حيادية مراكز الاقتراع. و في بعض الأحيان اتسمت أنشطة الحملات بالفهر و العنف. فقد لاحظ أعضاء بعثة المعهد الجمهوری في عدة مواقع، على سبيل المثال، الضغوط اللفظية التي مارسها بعض مؤیدی المرشحين على الناخبین. و في

الإسماعيلية، توجه البعض الى أحد أعضاء فريق المعهد من المصريين وحاولوا ممارسة الضغط عليه لانتخاب مرشح معين. و الوضع الصحيح هو أن يتمتع الناخبون بالحرية التامة فى اختيار مرشحهم داخل و خارج مراكز الاقتراع، بدون أى تدخل من ممثلى الأحزاب أو أجهزة الأمن.

واحدى الظواهر الأخرى المثيرة للاهتمام فى الانتخابات البرلمانية هى استخدام الرسائل الدينية فى الحملات الانتخابية. تنص المادة 11 من القانون رقم 175 على ضرورة التزام كافة أشكال الدعاية لانتخابات مجلس الشعب " بالوحدة الوطنية، و العزوف ان استخدام الشعارات الدينية"، غير أن المرشحين المستقلين المنتميين الى الاخوان المسلمين أطلقوا حملاتهم الانتخابية تحت شعار "الاسلام هو الحل". و ردد مؤيدو الاخوان أنه "ليس للموقع و لا للسلطة و لا للمال و لا للحزب، بل للاسلام و لله".

وبالرغم من أنه قد تم استخدام تلك الشعارات فى انتخابات عام 2000، لم يكن الاخوان المسلمون منفتحين على فكرة اطلاق حملتهم الانتخابية بهذه القوة التى ظهرت فى انتخابات هذا العام. و قد أقر أحد المسؤولين البارزين فى الحزب الوطنى الديموقراطى عدم مشروعية تنظيم الحملات تحت هذا الشعار، و لكنه أشار الى فشل الحكومة فى وقف تلك الأنشطة، الا اذا كانت مستعدة للمجازفة بالدخول فى مواجهة قوية مع الاخوان. و قد اختارت الحكومة - وفقا لهذا المسئول - أخف الشرين، فسمحت باستمرار هذا النوع من الدعاية حتى تتجنب حركة مكلفة سياسيا، قد تضر بالدعم الذى تحظى به بين الناس. و فى مناخ يتسم بغياب السجال بين المرشحين، و النقاش العام البناء عن برامج الأحزاب أو المبادرات الخاصة بالسياسات، اكتسبت الصورة الدينية لتلك الشعارات وزنا كبيرا.

شراء الأصوات:

يعتبر استخدام الرشوى و شراء الأصوات هو أكثر التجاوزات فظاعة خلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة. و ينص القانون رقم 173 الى أن هذا النوع من النشاط يعاقب عليه القانون بفرض الغرامات و الحبس، الا أن تلك العقوبات نادرا ما تطبق على مرتكبى هذه الأفعال.

ولقد شهد أعضاء فريق المعهد الجمهورى ببورسعيد حوادث خاصة بشراء الأصوات بين مؤيدى مرشح الحزب الوطنى فى تلك الدائرة و الناخبين. فقد استمع أعضاء البعثة الى أحاديث جانبية نصح خلالها الناخبون بالانتظار حتى وقت لاحق من اليوم لتكون أسعار شراء الأصوات قد ارتفعت. و

تراوحت أسعار شراء الأصوات وفقا للدائرة و الحزب بين 20 جنيه مصرى و أكثر من 300 جنيه. و أشار المراقبون المحليون الى أعداد لا تحصى من الأحداث الشبيهة فى كافة المحافظات، كما امتدت هذه الأنشطة الى الحزب الوطنى و مؤيدى مرشحي أحزاب المعارضة و المستقلين.

ويؤكد حجم شراء الأصوات فى كافة مراحل الانتخابات و سماح قوات الأمن و الشرطة و المسؤولين عن الانتخابات و زعماء الأحزاب بذلك - يؤكد افلاس السياسة بالمشاركة فى مصر. فحقيقة الأمر أن نفرا قليلا فقط من المصريين حريص على الادلاء بصوته، و كثيرا من هؤلاء تدفعهم الاعتبارات المالية. وليس ثمة وسيلة لمعرفة نسبة الأصوات التى جاءت نتيجة للرشاوى، الا أن مثل هذه الأحداث قد تمت على نطاق واسع و معروف بالنسبة للعامة، وبشكل يسمح بإثارة الأسئلة عن مشروعية الانتخابات.

العنف و التحرش:

كان مستوى التوتر و العنف فى مراكز الاقتراع التى زارها أعضاء بعثة المعهد الجمهورى خلال المرحلة الثانية من الانتخابات من أهم و أبرز الملامح. و من بين أكثر من 40 واقعة انتخابات شهدها مبعوثو المعهد بشكل جماعى، أجمعوا على أن الانتخابات البرلمانية المصرية كانت أكثرها توترا. لقد كان التوتر ملموسا فى الجو العام، مع تجمهر مجموعات كبيرة من مؤيدى المرشحين خارج مراكز الاقتراع وهم فى حالة تأهب للتحركات الاستفزازية و المواجهات.

و يثنى على الانتخابات الرئاسية كونها لم تشهد أحداث عنف، وعلى تميزها بالهدوء النسبى أثناء عملية الادلاء بالأصوات، مقارنة بانتخابات سابقة. و لكن يبدو أن العنف قد ازداد ترديا مع كل جولة من الجولات الانتخابات البرلمانية.

وفى محاولة لتجنب تكرار تجربة انتخابات عام 2000 ، أعطت وزارة الداخلية توجيهات واضحة لقوات الأمن بعدم التدخل فى عملية التصويت. و بالفعل، اتصف أداء قوات الأمن فى المرحلة الأولى من التصويت بالحياد ، الا أن بعض الملاحظين قد أشاروا الى أن موقف الشرطة كان سلبيا أكثر منه حياديا. ففىما لم تتدخل الشرطة فى التصويت، لم تحول دون منع تهيب الناخبين أو وقائع العنف بين مؤيدى المرشحين.

لقد شاهد أعضاء بعثة المعهد الجمهورى حضورا قويا لقوات الشرطة و الأمن خلال المرحلة الثانية من التصويت فى بورسعيد و الاسكندرية. و شهد فريق المعهد ببورسعيد اشتباكا ضاريا و دمويا بالأيدى بين مؤيدى المرشحين، لم تحرك قوات الأمن خلاله ساكنا و لم تتدخل. وفى الاسكندرية كاد مبعوثو المعهد أن يصبحوا جزءا من معركة تراشق بالزجاجات فى أحد مراكز الاقتراع، كما راقبوا بداية مواجهة بين الاخوان و مؤيدى الحزب الوطنى فى موقع آخر.

ووفقا لأحد أعضاء الحزب الوطنى البارزين، وجدت قوات الشرطة نفسها فى وضع صعب، فامتنعت عن التدخل حتى لا تتهم بالمحاباة للحزب الوطنى. الا أنها عندما اختارت اتباع هذا الأسلوب فهى قد أهملت الحفاظ على سلامة و أمن الناخبين. و طبقا لبعض مجموعات المراقبة المحلية، عادت سلبية قوات الأمن بالنفع على الحزب الحاكم، اذ أن مؤيدى الحزب الوطنى كانوا الأكثر عدائية بشكل عام فى مراكز الاقتراع.

ومع تزايد تدخل أجهزة الدولة فى العملية الانتخابية، اتهم ممثلو الاخوان المسلمين الحكومة باحتجاز أكثر من 1250 من مؤيدى الحركة على مدى المراحل الثلاث للتصويت. بالاضافة الى ذلك، سجلت مجموعة حراسة الانتخابات الممثلة لوسائل الاعلام "صحفيون بلا حدود" شكواها بأن قوات الشرطة قد قامت بالاعتداء على طاقم العاملين بالتلفزيون و الصحفيين فى الجولات الأولى و الثانية و الثالثة من الانتخابات. و أشارت الى 18 حالة لصحفيين يعملون بوسائل الاعلام المحلية و العالمية تم اعتقالهم و احتجازهم أو منعوا من دخول مراكز الاقتراع أو تم احتجاز الكاميرات أو الهواتف الخاصة بهم.

التساهل فى إجراءات التصويت:

على الرغم من أن الحكومة كانت قد التزمت بضمان جودة الحبر الفسفورى فى كافة مراكز الاقتراع، استمع مبعوثو المعهد الجمهورى الى روايات عن حبر أزيل أو تم غسله قبل انقضاء فترة الأربع و عشرين ساعة الالزامية. فلم يكن الحبر المستخدم من نوع واحد. ففى بعض الأحيان كان حبرا من نوع المختمة inkpad أو سائلا. ومعنى استخدام أنواع رديئة من الحبر أن يتمكن بعض الناخبين من الادلء بأصواتهم أكثر من مرة. و نظرا لوقوع حالات شراء الأصوات وأشكال أخرى من الغش، لا بد من التأكد من نوعية و جودة الحبر المستخدم.

و بشكل عام رأى مبعوثو المعهد أن أغلب القضاة كانوا يتصرفون بنزاهة و بدرجة عالية من الاحترافية. إلا أنه فى بعض الحالات لم يلتزم القضاة بقوانين الانتخاب و تساهلوا فى اجراء عملية التصويت. فقد لاحظ مبعوثو المعهد فى عدد من مراكز الاقتراع وجود أكثر من ناخب وراء ستارة الانتخاب فى نفس الوقت. و فى أحد المراكز بالاسماعيلية لاحظ فريق المعهد أن القاضى كان يتأكد من علامات التصويت على كل بطاقة قبل القائها فى الصندوق. كما سمح نفس القاضى للناخبين باستخدام بطاقة الحزب فى التصويت بدلا من بطاقة الانتخاب الرسمية. و قد تكون تلك الأحداث من باب الاستثناءات و ليس القاعدة، إلا أن القضاة يقع على عاتقهم مسئولية تنفيذ القانون حرفيا.

العد و ضمان سلامة الأصوات:

حيث أن المنظمات الدولية لم يتم اعتمادها من قبل الحكومة المصرية، لم يتمكن المعهد الجمهورى الدولى من مراقبة عملية عد الأصوات أو الوقوف على عملية نقل صناديق الاقتراع بنهاية فترة التصويت. بالإضافة الى ذلك، لم يسمح الا لنسبة بسيطة من المراقبين المحليين بمراقبة عملية العد، بالرغم من سماح لجنة الانتخابات البرلمانية ووزارة العدل لهم بذلك.

الا ان التقارير التى وردت عن المراقبين المحليين ممن سمح لهم بمراقبة الانتخابات تثير القلق. فعلى الأخص، انتشر عد صناديق الاقتراع القادمة من عدة مواقع اقتراع ثانوية فى مراكز الاقتراع المركزية، مما يقلص من نزاهة و سلامة الأصوات و يجعل إعادة العد بشكل سليم أمرا فى غاية الصعوبة. وقد حكى المراقبون المحليون روايات عن اختفاء صناديق للاقتراع و تحدثوا عن حالات كان عدد الأصوات فيها أكبر من عدد الناخبين المسجلين فى موقع الاقتراع.

و استمع مبعوثو المعهد الى روايات تشير الى أن فى حالات عديدة لم يسمح للمراقبين المحليين أو مرشحي المعارضة بمراقبة عملية عد و فرز الأصوات بادعاء أن المساحة محدودة داخل اللجان العامة، بينما سمح لممثلى الحزب الوطنى بحضور عملية العد. و حتى بافتراض عدم حدوث أية تجاوزات خلال عملية التصويت أو العد، يصعب اثبات أية ادعاءات بسبب عدم وجود مراقبين محليين يشهدون بذلك. ان مسألة منع المراقبين التابعين للأحزاب و غيرهم من مراقبة عملية عد الأصوات هى حقا من أوجه القصور الهامة التى ينبغى ايجاد حل لها من أجل زرع الثقة فى العملية الانتخابية.

ثامناً: توصيات المعهد الجمهورى الدولى عن مستقبل الانتخابات فى مصر

- **لجنة الانتخابات:** لابد من إنشاء لجنة مستقلة لتشرف على عملية الانتخابات، وتضع اللوائح التنظيمية الخاصة بتسجيل المرشحين والتمويل ودور وسائل الإعلام والحملات الانتخابية وتسجيل الناخبين وفرز وعد الأصوات. لابد اذن من تكوين لجنة جديدة تتألف من أشخاص يتمتعون بقدر كبير من الاحترام والقدرة على الحفاظ على استقلالية اللجنة بمنأى عن وزارات السلطة التنفيذية وأى حزب سياسى. كما ينبغى أن تخضع مثل هذه اللجنة لدرجة معقولة من سلطة القضاء، إذا ما أثبتت ادعاءات عن أفعال أو إجراءات اتخذتها.

-**المراقبون الدوليون و المحليون:** لابد من السماح للمراقبين المحليين بدخول اللجان العامة و اللجان الفرعية للتأكد من أن إجراءات التصويت والعد تتم وفقاً للقانون المصرى، وللحث على المزيد من الثقة فى نزاهة العملية من جانب المواطنين.

ولعل قرار لجنة الانتخابات الرئاسية و حكم مجلس الدولة الخاص بالسماح للمراقبين المحليين بمراقبة الانتخابات سابقة واضحة تمنح المراقبين المحليين حقاً غير قابل للطعن للمشاركة فى الانتخابات جنباً إلى جنب مع ممثلى المرشحين. وىلى الالتزام بالسماح للمراقبين المحليين بالمشاركة، منح المراقبين الدوليين أيضاً بعض المزايا، حتى يمكن تطبيق المعايير الدولية على إجراءات التصويت والعد.

-**قوائم الناخبين:** لابد من مراجعة قوائم الناخبين وفحصها بمعرفة هيئة مستقلة للتحقق من أن الأفراد المتوفيين قد أزيلت أسماؤهم من القائمة، وعدم حدوث تكرار أو حذف للأسماء و من أنها قد كتبت بالطريقة الصحيحة. كذلك، يجب تسهيل حصول المواطنين على تلك القوائم، قبل حلول موعد الانتخابات، حتى يتمكنوا من معرفة إذا كانت أسماؤهم مدرجة فعلاً على القوائم وتلافى الأخطاء، إن حدثت.

-**الإشراف القضائى:** منذ عام 2000، تضمنت المهام الموكلة للقضاة الإشراف على العملية الانتخابية، إلا أن القيود التى كبلت سلطاتهم قد قلصت من قدرتهم على كفالة حرية وعدالة الانتخابات. لابد إذن من أن يشرف القضاة - وليس مسؤولى الدولة - على عملية التصويت، كما يجب أن تمتد سلطاتهم التامة إلى مراكز الاقتراع والمناطق المحيطة بها. ويسمح لأجهزة الأمن أن تتدخل فقط لاقرار الأمن العام بطلب

من القاضى المشرف. وحيث أن عدد قضاة المنصة غير كاف للاشراف على كافة الاجراءات الانتخابية، يتعين على نادى القضاة أن يساهم فى تحديد قائمة بأسماء العاملين فى الهيئات القضائية لتقديم المساعدة.

-التدريب: على كافة المسئولين عن الانتخابات أن يحصلوا على التدريب اللازم على تطبيق قانون الانتخاب وإجراءات التصويت لضمان تماسك العملية. فقد لاحظ أعضاء الوفد تفاوتات واسعة فى الانتخابات البرلمانية فيما يتعلق بالوثائق المطلوبة من أجل التصويت، والسماح للبعض بالتصويت بدون بطاقة انتخابية حتى وإن لم تظهر أسماؤهم على قوائم الناخبين المسجلين.

-المواد الانتخابية: يجب على القضاة اختبار كميات الحبر الفسفورى المستخدمة لمنع تكرار التصويت، قبل موعد الانتخابات وفى كافة مراكز الاقتراع، و ضمان جودة المواد المستخدمة.

-الحفاظ على خصوصية التصويت: لابد للقائمين على الانتخابات التأكد من وجود ستارة تضمن الحفاظ على سرية و خصوصية التصويت فى كافة مراكز الاقتراع، و عدم تدخل أى شخص يتواجد فى مركز الاقتراع، فى عملية الانتخاب.

-عد الأصوات: من أجل توفير الضمانات الخاصة بمسألة عد الأصوات، لا بد أن يسمح لممثلى المرشحين ووكلاء الأحزاب السياسية و المراقبين المحليين من الجمعيات غير الحكومية من ملاحظة عملية عد الأصوات فى أعقاب التصويت داخل مراكز الاقتراع. و لزرع المزيد من الثقة فى هذه العملية، يجب أن يزود القضاة المشرفون على عملية عد الأصوات المراقبين بصورة من مجموع الأصوات مقارنة بعدد الناخبين المسجلين فى كل مركز للاقتراع، حتى يتم تعزيز النتائج الرسمية.

بالإضافة الى ذلك، يجب أن يتم العد فى كل مركز من مراكز اللجان الفرعية بدلا من على مستوى اللجنة العامة، بحيث يسمح للمراقبين و ممثلى المرشحين بمساحة أكبر من المراقبة و يضمن الفصل بين نتائج صناديق الاقتراع المختلفة و التمييز بينها، مما يقلل من فرص التزوير و الغش و يسمح -إذا دعت الحاجة- بإعادة العد بشكل أسهل.

-الحملات الانتخابية: وفقاً لقانون الانتخاب رقم 174 ، لابد أن تتوقف كافة الأنشطة الخاصة بالحملات الانتخابية قبل التصويت ب 48 ساعة. وتعرف تلك الفعاليات على أنها " أنشطة المرشحين ومؤيديهم التى

تهدف إلى إقناع الناخبين بانتخابهم، فى لقاءات عامة أو محدودة وحوارات وأيضاً عن طريق نشر وتوزيع المواد الخاصة بالحملات الانتخابية والملصقات و الوسائل المطبوعة والإلكترونية المرئية و المسموعة". يجب تنفيذ هذا القانون بصرامة وحزم لضمان عدم إكراه الناخبين يوم الانتخاب، خاصة فى مراكز الاقتراع أو ما حولها.

-**التجاوزات:** تجاوزات الانتخابات: القضايا الثابتة بشكل صحيح ضد الأفراد الذين ارتكبوا مخالفات و تجاوزات انتخابية، مثل شراء الأصوات و ترهيب الناخبين، يجب اللجوء الى المحكمة بشأنها. وعند التأكد من صحة تلك الادعاءات، يجب تطبيق العقوبات المنصوص عليها فى قانون الانتخاب.

قوات الأمن: يجب أن يسمح بتدخل قوات الأمن فقط فى المواقف الضرورية لحماية أمن الناخبين و القضاة و المسؤولين عن الانتخابات و مؤيدى المرشحين. و لا يجب على قوات الأمن أن تتدخل لمنع الناخبين من دخول مراكز الاقتراع تحت أى ظرف من الظروف، أو القيام بأنشطة لصالح أحد المرشحين على حساب الآخر. يجب أن تحفظ قوات الأمن بالحياد و لا تتبنى مواقف سلبية، من أجل ضمان توفير بيئة انتخابية مواتية للتصويت فى يوم الانتخاب.

تاسعا: استنتاجات

على الرغم من النواحي السلبية للانتخابات البرلمانية لعام 2005، يمكن أن نسلط الضوء على عدة إنجازات بارزة خاصة عند مقارنتها بالانتخابات التى تمت فى الماضى. أولاً، الدور الهام الذى لعبته مجموعات المراقبة المحلية و نادى القضاة كما كان الحال فى انتخابات الرئاسة ، حينما تبدأ عناصر المجتمع المدنى فى ممارسة دور أكثر نشاطاً فى الدفاع عن المزيد من الحرية الديموقراطية و التعددية. بالإضافة الى ذلك، سمحت الحكومة المصرية بمستوى جديد من الفحص و التدقيق بمعرفة الجماعة المحلية و الدولية. لقد أمضى عدد من أعضاء بعثة المعهد الجمهورى الدولى بعض الوقت فى مصر فى نهاية الثمانينات و بداية التسعينات و قد أجمعوا على أن السجل العام حول الإصلاح السياسى و نقد الحزب الحاكم و الحكومة كان أمراً غير وارد قبل عشرة أو خمسة عشر عاماً، مما يؤكد على أن الحرية النسبية التى ناقشت بها وسائل الاعلام المملوكة للدولة و المستقلة تلك القضايا هى بمثابة مؤشر عن التقدم يجدر الإشارة اليه.

الا أنه لا يصح انهاء هذا التقرير بدون التركيز على الاصلاحات الكبيرة الضرورية لتحسين المناخ السياسى العام و تعزيز فرصة الحكم بالمشاركة و الانتخابات ذات المعنى و الهدف. ان مصر تمر الآن بلحظة حرجة فى تاريخها، و الانتخابات الرئاسية الأولى فى سبتمبر 2005 – بالرغم من أوجه قصورها – بدت و كأنها تبشر بتقدم الحكومة المصرية الى الأمام، نحو المزيد من الاصلاح. لقد أصيب كثيرون بالاحباط من جراء التجربة الأخيرة الخاصة بالانتخابات البرلمانية. فاذا كانت الحكومة جادة بشأن التمسك بالتزاماتها كما ورد فى البرنامج الانتخابى للرئيس، فنشجعها أن تثبت ذلك بالفعل وليس فقط بالكلمة.

تقييم الانتخابات البرلمانية فى مصر
15-22 نوفمبر 2005
سيرة ذاتية مختصرة لوفد المعهد الجمهورى الدولى



- 1- **ميريام أوكار (لبنان)**
ميريام أوكار محام بالنقض فى شركة يونس ومكاوى وقد أدارت حملات انتخابية متعددة للمرشحين فى البرلمان اللبناى منذ عام 1992.
- 2- **دوربان برانى (رومانيا)**
دوربان برانى هو المالك والمدير التنفيذى لشركة **Heron Ventures** فى رومانيا. عمل السيد برانى كمتحدث بالمجلس التنفيذى لمقاطعة تيميس والمتحدث لحزب الأحرار الوطنى.
- 3- **جونا ليفيسون (الولايات المتحدة الأمريكية)**
عملت جونا ليفيسون كمسئول شئون خارجية لمنطقة الشرق الأوسط فى مكتب وزارة الخارجية الأمريكية لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان من 2000-2004. وعملت سابقا كمسئول برنامج فى المعهد الديمقراطى الوطنى من 1992-2000 فى منطقة أوراسيا وعملت كمدير برنامج مقيم فى باكو، أذربيجان من 1995-1997.
- 4- **لارس جورج كيلبرج أولسن (النرويج)**
لارس جورج كيلبرج أولسن مستشار المعلومات لفرع أوصلو الحزب المحافظين فى النرويج، **Hoyre** وكان أحد الناشطين فى قيادة الحزب منذ عام 2000. وقد انتخب السيد أولسن لمجلس بلديته المحلى فى سن 18 ومنذ عام 1999-2003، وقد كان رئيس اللجنة البلدية للرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية.
- 5- **روب ريد (الولايات المتحدة الأمريكية)**
روب ريد رجل أعمال ومستثمر فى التقنيات المتطورة ومقره فى سان فرانسيسكو، كاليفورنيا. فى عام 1998 أسس (Listen.com) وهى شركة موسيقى على الإنترنت. وعمل سابقا فى منظمة (Endeavor)، وهى منظمة غير هادفة للربح مقرها نيويورك وهى منظمة تساعد الشركات التجارية الواسعة النطاق فى الدول النامية، مثل الأرجنتين، تشيلي، البرازيل، أورجواى، والمغرب. فى 1989-1990 وكان مقره فى القاهرة حيث حصل على منحة فولبرايت الدراسية، حيث أجرى بحثا حول أحزاب مصر السياسية العلمانية.
- 6- **لن ويثى (الولايات المتحدة الأمريكية)**
تعمل لن ويثى كنائب رئيس الشئون العامة للورقة الدولية. وقد عملت سابقا السيدة ويثى كمساعد خاص لرئيس للشئون التشريعية منذ عام 1984-1988 وقد تخصص فى شئون الأمن القومى، والسياسة الخارجية، والتجارة الدولية، وقد خدم سابقا فى وزارة الخزانة كنائب سكرتير مساعد ومساعد خاص للشئون التشريعية.

7- إيزابيث دوجان (IRI)

عينت إيزابيث دوجان نائب رئيس المعهد الجمهوري الدولي في فبراير 2005. وقد عملت كنائبة السكرتير المساعد للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال (DRL) في وزارة الخارجية الأمريكية، حيث أدارت مكتب حقوق الإنسان وصندوق الديمقراطية.

8- سكوت ماستيك (IRI) يعمل سكوت ماستيك كنائب مدير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى المعهد الجمهوري الدولي، ويعد هو المسئول عن الإشراف على برامج المعهد في المغرب وفلسطين والأردن ومصر وعمان وقطر وأفغانستان وباكستان. يجيد السيد ماستيك اللغة العربية.

9- بول مكارثي (IRI) بول مكارثي هو مدير مكتب المعهد الجمهوري الدولي المقيم في الأردن ومقره عمان، حيث يشرف على برنامج المعهد في الأردن والذي يركز على تشجيع المساءلة والاستجابة الحكومية المحلية من قبل المواطنين، وزيادة مساهمة المواطنين في اتخاذ القرارات البلدية من خلال رفع قدراتهم في كل من الدفاع القيادة.

10- دانيا جرينفيلد (IRI) تشرف دانيا جرينفيلد حاليا على برنامج المعهد الجمهوري الدولي الجديد في مصر، الذي يتابع إستراتيجية طويلة المدى لتحفيز نمو جبهة قوية تقف إلى جانب الإصلاح السياسي. وقبل انضمامها إلى (IRI)، عاشت دانيا في القاهرة لمدة سنة ونصف وعملت بالمركز المصري لحقوق المرأة. تتحدث اللغة العربية الفصحى والعامية.

11- إدريس تويجر (IRI) انضم إدريس تويجر إلى فريق مكتب المعهد الجمهوري الدولي (IRI) في المغرب كمنسق الحزب السياسي الوطني في يناير 2005. إن السيد تويجر له صلة أساسية بالقيادة السياسيين والمسؤولين الحزبيين، ويقوم بتنسيق برامج تدريبية مركزة لنشطاء الحزب المغاربية والمسؤولين المنتخبين. يتحدث العربية، والفرنسية، والإنجليزية بطلاقة.

12- ديفيد ساندس (IRI) منذ 2004 عمل ديفيد كامسئول برنامج بالمعهد الجمهوري الدولي في العراق، حيث يلعب دور قيادي في تنسيق المجتمع المدني وبرنامج الدفاع العام في العراق. درس السيد ساندس في الجامعة الأمريكية في القاهرة لمدة سنة واحدة وقضى سنة عمان- الأردن حيث حصل على منحة فولبرايت الدراسات الدراسية. يجيد اللغة العربية الفصحى والعامية.

13- جينيفر إنو (IRI) انضمت جينيفر إنو إلى المعهد الجمهوري الدولي (IRI) في يونيو 2005 وتعمل كمساعد برنامج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتعمل بالأساس على تنسيق البرامج في باكستان ومنطقة الخليج.

14- مروه صلاح (IRI) تعمل مروه صلاح كمساعد برنامج بالمعهد الجمهوري الدولي في مصر، وعملت قبل ذلك في قضايا التنمية، حيث عملت كمسئول وحدة البحث والتدريب في جماعة تنمية الديمقراطية والمجموعة المتحدة، وقبلها كباحث في برنامج الدراسات البرلمانية - جامعة القاهرة.

ملحق: ب

نتائج الانتخابات البرلمانية

عدد المقاعد	مجلس الشعب 2005
324 مقعد	الحزب الوطنى الديمقراطى: عدد نواب الحزب الوطنى الرسميين (152 مقعد) + عدد المستقلين المنتمين للحزب الوطنى الديمقراطى (172 مقعد)
88 مقعد	جماعة الإخوان المسلمين: 34 مقعد (المرحلة الأولى) + 42 مقعد (المرحلة الثانية) + 12 مقعد (المرحلة الثالثة)
12 مقعد	نواب المعارضة (6 حزب الوفد + 2 حزب التجمع + 2 حزب الغد + 2 حزب الكرامة "تحت التأسيس")
8 مقاعد	المستقلين (4 نواب مؤيدين للمعارضة)
12 مقعد	مقاعد خالية: (سوف تجرى إعادة بـ 6 دوائر - تاريخ الإعادة: غير معلوم)
10 مقاعد	النواب المعيّنين (5 نساء + 4 مسيحيين + 1 مسلم) معيّنين من قبل رئيس الجمهورية
454 مقعد	الإجمالى

الأعضاء المنتخبين من النساء - 4 مقاعد (جميعهم من الحزب الوطنى الديمقراطى)

أمال عثمان	الجيزة	الدقى	المرحلة الأولى	الجولة الأولى
د. شاهيناز النجار	القاهرة	المنيل	المرحلة الأولى	الإعادة
جملات عبد الحميد	القليوبية	طوخ	المرحلة الثانية	الإعادة
هيام عامر	الدقهلية	بلقاس	المرحلة الثالثة	الجولة الأولى

نتائج الانتخابات البرلمانية: المرحلة الأولى

الدوائر الانتخابية:

القاهرة - الجيزة - المنوفية - بنى سويف - المنيا - أسيوط - مرسى مطروح - الوادى الجديد
إجمالى عدد مقاعد المرحلة الأولى: 164 مقعد (82 دائرة إنتخابية)

الحزب الوطنى الديمقراطى: 120 مقعد.

القاهرة: 36 مقعد.
الجيزة: 22 مقعد.
المنوفية: 11 مقعد.
بنى سويف: 9 مقعد.
المنيا: 16 مقعد.
أسيوط: 18 مقعد.
مرسى مطروح: 4 مقاعد.
الوادى الجديد: 4 مقاعد.

جماعة الإخوان المسلمين: 34 مقعد.

القاهرة: 9 مقاعد.
الجيزة: 4 مقاعد.
المنوفية: 9 مقاعد.
بنى سويف: 4 مقاعد.
المنيا: 6 مقاعد.
أسيوط: مقعدين.

المستقلين: 4 مقاعد.

القاهرة: مقعدين.
المنوفية: مقعدين.

حزب الوفد: مقعدين.

القاهرة: مقعد.
الجيزة: مقعد.

حزب التجمع: مقعدين.

القاهرة: مقعد.
الجيزة: مقعد.

حزب الغد: مقعد.

القاهرة: مقعد.

حركة الكرامة (مستقل): مقعد.

بنى سويف: مقعد.

نتائج الانتخابات البرلمانية: المرحلة الثانية

الدوائر الانتخابية:

الأسكندرية - البحيرة - الإسماعلية - بورسعيد - السويس - القليوبية - الغربية - الفيوم - قنا

إجمالى عدد مقاعد المرحلة الثانية: 144 مقعد (72 دائرة إنتخابية)
هناك إعادة للإنتخابات فى 3 دوائر إنتخابية، وفيما يلى نتيجة المرحلة الثانية: 138 مقعد

الحزب الوطنى الديمقراطى: 90 مقعد.

الأسكندرية: 11 مقعد.

البحيرة: 20 مقعد.

الإسماعلية: مقعدين.

بورسعيد: مقعدين.

السويس: مقعدين.

القليوبية: 8 مقاعد.

الغربية: 16 مقعد.

الفيوم: 9 مقاعد.

قنا: 20 مقعد.

جماعة الإخوان المسلمين: 42 مقعد.

الأسكندرية: 8 مقاعد.

البحيرة: 6 مقاعد.

الإسماعلية: 3 مقاعد.

بورسعيد: مقعدين.

السويس: مقعدين.

القليوبية: 7 مقاعد.

الغربية: 10 مقاعد.

الفيوم: 3 مقاعد.

قنا: مقعد.

المستقلين: 4 مقاعد.

الأسكندرية: 1 مقاعد.

بورسعيد: مقعد.

القليوبية: مقعد.

قنا: مقعد.

حزب الوفد: مقعدين.

الإسماعلية: مقعد.

بورسعيد: مقعد.

نتائج الانتخابات البرلمانية: المرحلة الثالثة

الدوائر الانتخابية:

الدقهلية - الشرقية - كفر الشيخ - دمياط - سوهاج - أسوان - البحر الأحمر - شمال سيناء - جنوب سيناء

إجمالي عدد مقاعد المرحلة الثانية: 136 مقعد (68 دائرة إنتخابية)
هناك إعادة للإنتخابات فى 3 دوائر إنتخابية، وفيما يلى نتيجة المرحلة الثانية: 130 مقعد

الحزب الوطنى الديمقراطى: 114 مقعد.

الدقهلية: 29 مقعد.
الشرقية: 24 مقعد.
كفر الشيخ: 10 مقاعد.
دمياط: 7 مقاعد.
سوهاج: 25 مقعد.
أسوان: 5 مقاعد.
البحر الأحمر: 4 مقاعد.
شمال سيناء: 6 مقاعد.
جنوب سيناء: 4 مقاعد.

جماعة الإخوان المسلمين: 12 مقعد.

الدقهلية: 3 مقاعد.
الشرقية: 3 مقاعد.
كفر الشيخ: مقعدين.
دمياط: مقعد.
سوهاج: 3 مقاعد.

المستقلين: ليس هناك أية مقاعد.

حزب الوفد: مقعدين.

الشرقية: مقعد.
كفر الشيخ: مقعد.

حزب الغد: مقعد.

أسوان: مقعد.

حركة الكرامة (مستقل): مقعد.

كفر الشيخ: مقعد.

تمثيل أحزاب المعارضة: مجلس الشعب 2005

حزب الوفد - 6 مقاعد				
الاسم	المحافظة	الدائرة	المرحلة	الجدولة
1- طارق محمد السيد أحمد سباق	القاهرة	روض الفرج	الأولى	الإعادة
2- أحمد حسين ناصر	الجيزة	كرداسة	الأولى	الإعادة
3- صلاح الدين حسن محمد حسن الصايغ	الإسماعلية	الإسماعلية	الثانية	الإعادة
4- محمد مصطفى محمد أحمد شردى	بورسعيد	مناخ	الثانية	الإعادة
5- محمود أباظة	الشرقية	التلين	الثالثة	الإعادة
6- محمد عبد العليم أحمد داوود	كفر الشيخ	فوه	الثالثة	الإعادة
حزب التجمع - مقعدين				
7- محمد عبد العزيز شعبان	القاهرة	حدائق القبة	الأولى	الإعادة
8- محمد أحمد عبد المطلب تليمه	الجيزة	أوسيم	الأولى	الإعادة
حركة الكرامة - مقعدين (حزب تحت التأسيس)				
9- سعد عبده عبد الواحد قطب عجروود	بنى سويف	بيبه	الأولى	الإعادة
10- حمدين صباحى	كفر الشيخ	الحامول	الثالثة	الإعادة
حزب الغد - مقعدين (ليس عضو فى الجبهة الوطنية للتغيير)				

الإعادة	الأولى	عابدين	القاهرة	11- رجب هلال بدوى حميدة
الإعادة	الثالثة	كوم أمبو	أسوان	12- محمد محمود على حامد

الأعضاء المستقلين

الإعادة	الأولى	التبين	القاهرة	مصطفى بكرى (أحد أعضاء الجبهة الوطنية للتغيير)
الإعادة	الأولى	تلا	المنوفية	طلعت أحمد عصمت السادات (أحد أعضاء حزب الأحرار، ولكنه خاض الإنتخابات كمستقل)
الإعادة	الأولى	قصر النيل	القاهرة	هشام مصطفى خليل كامل
الإعادة	الأولى	تلا	المنوفية	محمد أنور عصمت السادات
الإعادة	الثانية	بورفؤاد	بورسعيد	عبد الملك عبد الفتاح محمد الزينى
الإعادة	الثانية	إسنا	قنا	طاهر حزين محمد بدوى
الإعادة	الثانية	العطارين	الأسكندرية	كمال أحمد محمد أحمد (يميل إلى الأفكار الناصرية)
الإعادة	الثانية	شبرا الخيمة	القليوبية	د. جمال على زهران حسن (أحد أعضاء الجبهة الوطنية للتغيير)

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

تقييم أداء وسائل الإعلام خلال الانتخابات البرلمانية
(27 أكتوبر - 3 ديسمبر 2005)

ملخص

● لم يشير قانون مباشرة الحقوق السياسية , أو القواعد المنظمة لحملات الدعاية الانتخابية الصادرة في سبتمبر 2005 عن اللجنة العليا للانتخابات , من قريب أو من بعيد , إلى أية أحكام بشأن تنظيم دور الإعلام في الانتخابات البرلمانية , كما ذكر من قبل في القانون المنظم للانتخابات الرئاسية، وتم الاكتفاء بمعايير الحياد الإعلامي أثناء الانتخابات , والتي أعلنت عنها وزارة الإعلام في السابع والعشرين من أكتوبر 2005 والتي يقتصر تطبيقها فقط على القنوات التليفزيونية المملوكة للدولة دون الصحف القومية.

● نصّت القواعد المنظمة لحملات الدعاية الانتخابية في المادة الرابعة على أن يكون الحد الأقصى لما ينفقه كل مرشح في الحملة الانتخابية سبعين ألف جنيه , و يكون الحد الأقصى للإنفاق في حالة انتخابات إعادة ثلاثين ألف جنيه" إلا أن هناك إشكالية في ضبط هذا السقف بالنسبة للإعلانات مدفوعة الأجر التي تُمول من أشخاص اعتبارية مثل الأحزاب التي ينتمي إليها المرشحون أو من أشخاص معنوية أو اعتبارية أخرى تدعم المرشح , و قد لوحظ في فترة رصد هذا التقرير التوسع في بث ونشر إعلانات مدفوعة الأجر داعمة للحزب الوطني في القنوات التليفزيونية والصحف القومية , مما يخل بتكافؤ الفرص بين المرشحين والأحزاب المتنافسة بشكل عام.

● إزدياد حالات الاعتداء والتحرش بالصحفيين والإعلاميين المصريين والأجانب، للحيلولة بينهم وبين كشف حقيقة ما يجري في العملية الانتخابية للرأي العام، والتي وصل الأمر في بعضها إلى حد الاعتداء البدني المهيّن.

● استمرار الموقف المتحيز للصحافة المملوكة للدولة، الممولة من المال العام، بشكل صارخ لصالح مرشحي الحزب الحاكم وقد لوحظ توسع هذه الصحف في تخصيص النصف الأول من صفحتها الأولى وبشكل متكرر ومتواصل للتغطية الإعلامية لحملات الدعاية الانتخابية للحزب الوطني ومرشحيه في الانتخابات من ناحية،

ونشر إنجازات الحكومة والرئيس مبارك من ناحية أخرى، علاوة على متابعة ما تتخذه الحكومة ولاسيما الحزب الوطني من سياسات وقرارات ايجابية - إذ يلاحظ أن هناك ثمة تلازم بين القرارات والسياسات الايجابية التي تتخذها الحكومة وحملات الدعاية الانتخابية التي يقوم بها الحزب الوطني ومرشحيه في الانتخابات من اجل أن تكون نوعا من الدعم والتأييد والمساندة لمرشحي الحزب في مواجهة المرشحين المنافسين. وفي الصفحات الداخلية تحرص تلك الصحف على إبراز الحزب الوطني ومرشحيه، وذلك من خلال تخصيص أماكن بارزة وإفراد مساحات كبيرة وعناوين بمانشيتات كبيرة ونشر بعض الصور من الحجم الكبير والصغير والتي غالبا ما تكون ملونة لتغطية المؤتمرات الانتخابية التي يعقده الحزب، فضلا عن تغطية حملات الدعاية الانتخابية لمرشحي الحزب ولاسيما الوزراء والشخصيات البارزة والمسئولة في الحزب الوطني والحكومة بشكل يتضح معه مدي التفاوت في التغطية الإعلامية لمرشحي الحزب الحاكم من ناحية و باقي التيارات السياسية من ناحية أخرى.

- تبنت عدد من الصحف والمجلات القومية (جرائد الأهرام والجمهورية وجريدة ومجلة وروز اليوسف ومجلة أكتوبر والمصور) توجهها سلبيا عدائيا تجاه جماعة الإخوان المسلمين يتجاوز إطار تنوير القارئ، وتوسعت جريدة ومجلة روز اليوسف في هجومها علي جماعة الإخوان.

- رغم تنوع تغطية القنوات التليفزيونية المملوكة للدولة -على الصعيد الكمي- للتيارات السياسية الرئيسية التي شاركت في الانتخابات البرلمانية ، إلا أنه كان هناك تحيزاً واضحاً للحزب الوطني الحاكم في اتجاهات ونوعية التغطية والتي جاءت في معظمها ايجابية لصالحه. وقد انعكست طبيعة الصراع السياسي الذي شهدته هذه الانتخابات على التغطيات التليفزيونية، حيث حصلت القوتان المتنافستان الأكبر، أي الحزب الوطني وجماعة الإخوان المسلمين، على النسبة الأكبر من مساحة التغطية التليفزيونية، وإن كانت في معظمها تغطية سلبية موجهة ضد الأخيرة. من ناحية أخرى كانت الصورة أفضل في أداء القنوات المحلية -الأقل مشاهدة- وخاصة القناتين الرابعة والسادسة.

- اهتمت كافة الصحف بمختلف أنواعها قومية أو خاصة بإبراز بعض الظواهر السلبية التي سادت العملية الانتخابية مثل استفحال استخدام المال وشراء الأصوات وتفشي العنف والبلطجة والتدخل الأمني وتزوير النتائج و سيطرة العصبية والعائلات علي العملية الانتخابية في بعض المناطق في مصر وإن اختلفت طبيعة

التناول بين الصحف القومية وبين الصحف المستقلة حيث تعمدت الصحف القومية في معظم تغطيتها إلى تجهيل مسؤولية الحكومة والأمن تجاه هذه الانتهاكات، على عكس الصحف المستقلة وعلى وجه أخص المصري اليوم ونهضة مصر والتي كانتا تنقلا بشكل يومي تقارير منظمات المراقبة الميدانية وشهادات القضاة وغيرهم حول نزاهة العملية الانتخابية بشكل أكثر موضوعية وحرفية دون تجهيل أي جهة أو التجني على أي طرف من أطراف المنافسة الانتخابية.

اللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات

Independent Committee for Elections Monitoring (ICEM)



التقييم الأولي لمراقبة الانتخابات التشريعية

بيان صحفي

الاثنين 12 ديسمبر 2005

لإدراكها أن الانتخابات الحرة و النزيهة و العادلة هي أساس أي تجريبه تحول ديمقراطي حقيقي ، فقد قامت اللجنة المصرية المستقلة لمراقبة الانتخابات المكونة من 16 منظمة أهلية مصرية بتأهيل و إعداد أكثر من 5000 مراقب لمراقبة الانتخابات التشريعية من أجل ضمان نزاهة و مصداقية العملية الانتخابية.

وقد كشفت افادات المراقبين عن التزايد المستمر لمعدل الانتهاكات الصارخة التي شهدتها العملية الانتخابية بمرور الوقت. فقد أدت النتائج الغير المتوقعة التي حققها مرشحي الاخوان المسلمين إلى حدوث تدهور متزايد بدأ مع نهاية المرحلة الأولى و مع نهاية العملية الانتخابية، شهدت المرحلة الثالثة ارتفاعا ملحوظا فى معدل العنف و القمع الذي مارسته وخطت له الأجهزة الامنية. حيث تزايدت معدلات الاعتقال و الاصابات و القتل على مدار الشهر الماضى لتصل إلى ذروتها في انتخابات الإعادة للمرحلة الثالثة والأخيرة والتي قتل فيها 10 أشخاص. وبالإضافة إلى أعمال العنف والقتل فقد شابت العملية الانتخابية العديد من الانتهاكات والظواهر السلبية مثل ظاهرة شراء الأصوات ، تخويف وإرهاب الناخبين ، الدعاية الانتخابية غير القانونية، وتسويد صناديق الاقتراع، هذا بالإضافة إلى عدم دقة قوائم الناخبين والانتهاكات التي حدثت أثناء عملية الفرز.

النتائج الأولية للمراقبة

على جميع المستويات فإن اللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات التشريعية ترى أن الانتخابات التشريعية 2005 لم تتطابق مع المعايير المتعارف عليها والمطلوبة لأي انتخابات ديمقراطية سليمة ، فلم تكن حرة أونزيهة أو عادلة.

• السلطات تفشل في ضمان حرية الانتخابات

تؤكد تقارير المراقب وإفادتهم عن انه كان هناك تخطيط مسبق لأعمال العنف يهدف الى ترويع الناخبين وإعاقتهم عن الادلاء بأصواتهم خاصة الناخبين التابعين للإخوان المسلمين و مرشحيهم. فمع اقتراب نهاية العملية الانتخابية ، قامت الحكومة بتغيير سياسة عدم التدخل التي اتبعتها في المرحلة الأولى للانتخابات بسياسة

استهداف منظم لناخبي المعارضة تم من خلالها منع مناطق بأكملها من الذهاب لمحطات الاقتراع . لذلك فاللجنة تتسائل عن جدوى اجراء تلك الانتخابات في مصر من الأساس إذا ما قامت السلطات بمحاولات مستميتة لمنع الناخبين من الادلاء بأصواتهم .

● تحيز السلطات يقوض عدالة الانتخابات

ترى اللجنة المستقلة ان التدخل الامنى المنظم في العملية الانتخابية لمصلحة الحزب الحاكم يعتبر تدخلا فاضحا وانتهاكا للمبادئ التي تنظم وتحكم الانتخابات الحرة العادلة يقوض بدوره من مصداقية العملية الانتخابية بصورة مباشرة. وترى اللجنة ان الدور المنوط به للسلطات الأمنية لا بد أن يقتصر على حفظ النظام العام فقط دون التدخل في سير العملية الانتخابية لصالح أو ضد مرشح بعينه .

● السلطات تفشل في ضمان شفافية العملية الانتخابية

قامت السلطات بانتهاك قرارات المحكمة الادارية العليا بضرورة التعاون مع المراقبين و تسهيل أعمالهم عندما حاولت بشتى الطرق على أرض الواقع اعاقه أعمال المراقبة المحلية .ومما يثير العجب والدهشة ان الحكومة استمرت فى التأكيد مرارا وتكرارا أنها تسمح للمراقبين بالعمل بحرية كاملة إلا أنها مارست كافة أشكال الاعاقه الممكنة من منع المراقبين من الدخول الى مراكز الاقتراع الى تهديد و تخويف المراقبين ووكلاء المرشحين وحتى باستخدام العنف المنظم ضدهم وبذلك تكون السلطات وقد فشلت في الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها بضمان انتخابات حرة ونزيهة .

وقد رأت اللجنة في قرار السيد وزير العدل بضرورة اعلان اجمالى الأصوات لكل صندوق انتخابى على حدة, أملا كبيرا نحو زيادة شفافية عملية الفرز إلا ان السلطات أيضا لم تأخذ بهذا القرار وضربت به عرض الحائط .

● السلطات تفشل فى الاشراف الفاعل للمواطنين فى العملية الانتخابية

لقد قدرت اللجنة المستقلة معدلات التصويت للسنة أيام الانتخابات كالتالى: 36 % , 25 % , 17 % , 18 % , 18 % , 8 % . وترى اللجنة ان السبب الرئيسى لتدهور معدل التصويت الملاحظ من رصد هذه الأرقام يرجع إلى ارتفاع مستوى العنف والى المحاولات المنظمة لمنع الناخبين من التصويت . وقد ازداد الأمر سواء فى جولة الإعادة من المرحلة الثالثة والتي تدخلت فيها قوات الامن لمنع جميع الناخبين بدون استثناء من الاقتراب من محطات الاقتراع على بعد مسافات كبيرة جدا ، كما قامت بقمع الاحتجاجات اللاحقة لهذا المنع بعنف مبالغ فيه .

كما فشلت السلطات المشرفة على الانتخابات فى توضيح اجراءات العملية الانتخابية للناخبين. وخصوصا فى ظل حالة الارتباك الواضحة حول أحكام القضاء الادارى

بإعادة الانتخابات و تطبيقها من عدمه وذلك نتيجة عدم التحديد الدقيق للأدوار كل من الحكومة, والقضاء, وإدارة الانتخابية. هذا بالإضافة الى عدم قيام إدارة الانتخابية بأية مبادرات لتوعية الناخبين وحثهم على المشاركة.